

تصدق بالبرح كانه أحب الي بعض أصحاب ملكه
وفي باب الأفضية سبي عن هذا المعنى
في أحكام الدم والمردود وكقتل نفس بنفس إلا
بثبته عادلة أو اعتراف أو بالقسامه إذا وجد
تقسيم الولاة خمساً وسبعين والدم ولا
تحلف في العبد أقل من رجلين ولا تقسم بالقسمه
الكرهية رجل واحد وإنما تجب القسامه بقر المذنب
دعي عنده ولا زناً أو يهاجده على القتل أو يسهده
على الجرح ثم يعيب، عند ذلك وبأكل ويسير، ولا
تكل مدغوا الدم حلف المدعي عليهم حمراً إلى عيده أو إلى
م جده من يحلف به، ولا ينفعه غير الذي عاهد

وجه حلف المسياني ولو ادعى القتل على جماعة حلف
كل واحد حسب ما بينا ويحلف عن الولاة في طلب
الدم حسوت رجالاً حسوت ميساً فيه كانوا القسمة
علم الأمانة ولا تحلف امرأة في العبد ويحلف
الورثة في الخطأ بقدر ما يكون من الدية من
رجل واحد أو قولة أنكرت بين علم حلفها
الكرهية نصيباً منها وإذا حمر بعض ورثة
دية الخطأ لم يكن له به أنه يحلف جميع الأمان
م يحلف عن باقي ردهم بقتل نصيبه من المراء
ويحلفون في القسامه فيما ويجب إلى مكة
فلم يند وبيت المقدس أهل أعمالها القسا